مأوى لتجار المخدرات وبيئة صالحة للجريمة

حزام العشوائيات.. يحاصر القاهرة!!

عبدالرحيم شحاتة

طالبت وزارة التنمية المحلية وزارة الاسكان بسرعة الانتهاء من المخططات العمرانية للمناطق العشوائية وتوصيل المرافق والخدمات لها بما يسمح بتطبيق القواعد العامة التى تحكم هذه العملية مع اقتحام ازمة الاسكان بحلول غير تقليدية.

واشار التقرير - الذى اعدته الوزارة للعرض على د. عاطف عبيد رئيس الوزراء عن الاجراءات التى اتخذت لتطوير المناطق العشوائية خلال العام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ - الى انه تم توصيل المرافق والخدمات الى ١٧٠ الفا و٥٧٦ منزلا خلال عام بالمناطق العشوائية بالمحافظات فضلا عن توصيل الكهرباء الى ١١٠ آلاف و٧٦٧ منزلا ومياه الشرب الى ٤٠ الفا و٧٩٥ منزلا وتم بيع ٤٥ الف متر مربع لاصحاب المنازل بالعشوائيات بل ووصلت قيمة الاستثمارات التى انفقت فى تطوير العشوائيات حتى الان ٢,٥ مليار جنيه.

والعشوائيات اصبحت اشبه بحزام يحيط بالقاهرة من كافة جوانبها وذلك من خلال مناطق المرج وعين شمس وعزبة الهجانة وعزبة الوالدة بحلوان وخير الله بمصر القديمة وابوحشيش بحدائق القبة والدويقة بمدينة نصر الامر الذى يضعنا امام العديد من التساؤلات الهامة حول انتشار المناطق العشوائية وخطورة انتشارها فى احياء القاهرة، والدور الذى قامت به الدولة للحد منها وكيف يمكن تطويرها وتوفير كافة الخدمات المطلوبة لها؟!

محافظ القاهرة يعترف بوجود ألفين و٦٧٠ منطقة عشوائية يقطنها ٣ ملايين مواطن

وبالرجوع الى ملف المناطق العشوائية نجد ان حكر ابودومة بروض الفرج يعد واحدا من اسوأ هذه المناطق وهو يمتد على مسافة ٢١ فدانا يعيش اهله حياة غير آدمية حيث تخفى لافتات الاعلانات الكبيرة على جانبى الطريق مأساة اكثر من ٤٥٠ اسرة قوام الاسرة الواحدة يتراوح ما بين ٥ و ٨ افراد يتوزعون داخل حجرة لا تزيد مساحتها على ٢٠ مترا مربعا لا يعرفون من الخدمات الا التيار الكهربائى اما المياه والصرف الصحى فغير موجودة.

فى قلب القاهرة مناطق متخمة بالسكان وتضج بالزحام ومع ذلك فهى مناطق منسية تماما لا يعرفها احد ولا يعترف بها مسئول، فهى تسقط دائما من كل الميزانيات والحسابات وتسقط من كشوف الاحياء ففى المنطقة المؤدية لمساكن عين شمس حيث طريق ٦ اكتوبر توجد مساكن شارع البترول وشارع توربينات المياه ومساكن الوادى خلف عزبة مجاهد وعين شمس الشرقية فجزء كبير من هذه المنطقة لا يعرف للخدمات طريقا.

وتختلط العشوائيات بارق مناطق القاهرة حيث يتداخل حى مصر الجديدة مع منطقة قباء وتختفى خلف ناطحات مدينة نصر عشش عزبة الهجانة واسفل الهرم تعيش نزلة السمان وهناك مساكن زينهم التى تحولت الى مقابر واراضى عزيز عزت وعزبة الصعايدة بامبابة ومؤسسة الزكاة وعشش ارض الوابور فى الدقى وسكان العشش على امتداد شريط السكة الحديد وسكان المقابر ومنشية ناصر. واكدت الدراسات ان هناك ما يقرب من مليونين فى ٣٠٠٦١ منزلا يختلف ما بين عشة وكشك او خيمة اى ٣,٩٪ من مبانى القاهرة التى وصلت الى ٤٧٣٧٨٨ مبنى منها ٧٧١٢٢ مبنى بنسبة ١٦,٣٪ من الاجمالى لا يصل اليه المياه و٤٨٩٧٠ مبنى بنسبة ١٠,٣٪ لا يصل اليها الكهرباء و٦٥٦٣٨ مبنى بنسبة ١٣,٩٪ من اجمالى مبانى العاصمة يعيش سكانها بدون صرف صحى.

ارقام

تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تقول انه يوجد فى القاهرة ١٦٨ الف اسرة تعيش فى اسكان مشترك يتركزون فى شبرا الخيمة والخانكة وبولاق الدكرور والدويقة ومنشية ناصر كما ان ٥٠٪ من سكان هذه المناطق العشوائية من الباعة الجائلين وعمال اليومية و٣٠٪ منهم ليست لهم مهن واضحة بينما ٣٥٪ فقط من الموظفين والعمال.

عزبة خيرالله واحدة من اكبر البؤر العشوائية فى القاهرة فهى تمتد من منطقة مصر القديمة بجوار الفسطاط لتصل الى حدود المعادى مرورا باسطبل عنتر والبساتين وزينهم، ويسكن هذه المنطقة الممتدة اكثر من نصف مليون نسمة يعيشون فى ظروف سيئة جدا بسبب غياب الخدمات الاساسية عن شوارع العزبة الضيقة اضافة الى الحرف المدمرة للبيئة والتى تتواجد داخل العزبة المزدحمة بالسكان بدءا من ورش السمكرة والحدادة وحتى افران الفخار والمسابك.

وتفجر دراسة علمية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حقائق مفجعة ومفزعة عن حجم مشكلة تعاطى وادمان المخدرات بين سكان المناطق العشوائية ضمن دراسات تحت اشراف صندوق مكافحة وعلاج التعاطى والادمان والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان فى المناطق العشوائية بالشرابية ومدينة السلام.

وكشفت الدراسة الاولى التى اشرف عليها د. على ليلة وشاركه عدد كبير من الباحثين بالمركز عن طبيعة الكتلة السكانية العشوائية التى تؤدى الى جعل هذه المناطق بؤرا لاستيطان تجار المخدرات وتفاقم مشاعر الاحباط وهو ما يستوجب مواجهة ظاهرة المخدرات فى العشوائيات واهمية التكامل بين برامج التوعية والتنمية وبرامج لتطوير الوجود العمرانى.

واشارت الدراسة الى تردى المكان حيث البناء العشوائى للمساكن بلا تخطيط الامر الذى جعل شوارعها ضيقة تتحول فى بعض الاحيان الى ممرات لا يتجاوز عرضها اكثر من ٦٠ سم.. وتشكل المخدرات عنصرا مهما فى منظومة العشوائيات جاءت من احياء كانت شهيرة مثل الباطنية اضافة الى الظروف العمرانية مثل ضيق الممرات وصعوبة الدخول والظروف الاجتماعية والبيئية والتوترات الناتجة عنها، كما يساعد على هذا الميل الى التعاطى اليات التكيف مع هذا الواقع العمرانى والاجتماعى والنفسى فى وقت اكدت فيه الدراسة ان ٧٠٪ من الشباب يتعاطون المخدرات فى الشارع.

وتناولت الدراسة ٢١١ شخصا من المناطق العشوائية بحى الشرابية وحكر السكاكينى الجديد والقديم ومغالق الخشب وعشش مظلوم وعزبة الورد وعزبة بلال وتراوحت اعمارهم ما بين ١٧و ٢٠ سنة وجميعهم من الذكور وقد وجد ان اكثر من ثلث الحالات اميون ونسبة التعليم فوق المتوسط والجامعى ٣٪ و٣٨٪ منهم يشتغلون بالاعمال الحرفية يليها الاعمال الخدمية ثم الباعة الجائلون. ورغم ان مجموع الدخول تتراوح بين اقل من مائة جنيه حتى الف جنيه الا ان اوجه الانفاق تفجر تساؤلات عديدة حيث وجد ان المأكل يمثل اكثر البنود استهلاكا بمعدل ٦٩٪ لكن المفاجأة تأتى فى البند الثانى من الانفاق وهو الكيف بمعدل ٤٥٪ يليه التدخين بنسبة ٥٪ ثم تتراجع باقى اوجه الانفاق الحيوية فالتعليم بلغت نسبته اقل من ٢٪ وكذلك العلاج والمواصلات ويأتى السكن فى ذيل القائمة.

واكدت الدراسة انه رغم ارتفاع متوسط الدخل الاسرى ليتجاوز خط الفقر فان ارتفاع متوسط عدد افراد الاسرة يجعل الافراد دخلهم تحت خط الفقر.. وفيما يتعلق بمؤشرات الحياة الاسرية فان ٢٦٪ يعانون من غياب الاب بسبب الوفاة لكن الغياب المعنوى للاب كان اخطر انواع الغياب.

اعترافات

وتؤكد اعترافات د. عبدالرحيم شحاته محافظ القاهرة انه من خلال حصر المناطق العشوائية تبين انها بلغت ٨١ منطقة عشوائية تقع على مساحة ٢٦٧٠ حزاما يقطنها حوالى ٣ ملايين نسمة قسمت الى عدد ٦٨ منطقة على مساحة ٢٥٠٠ فدان قابلة للتطوير وقد تم عمل تخطيط عمرانى تفصيلى فى ٩٠٪ من المناطق العشوائية القابلة للتطوير.. وتم توصيل المرافق بجميع المناطق التى خططت بعد تقنين وضع اليد على املاك الدولة، وعدد ١٣ منطقة عشوائية تقع على مساحة ١٧٠ فدانا لا يجدى معها التطوير ويتم ازالتها واعادة الاستخدام للاراضى طبقا لاحتياجات كل منطقة.

واكدت التقارير ان الحكومة رصدت ١,٥ مليار جنيه لاستثمارات تطوير المناطق العشوائية خلال الخطة الخمسية الحالية ٢٠٠٢/٢٠٠٧ لاستكمال تطوير ٢٣٥ منطقة فى القاهرة الكبرى والاسكندرية والبحيرة والمنوفية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية والشرقية وبنى سويف والفيوم والمنيا واسوان والبحر الاحمر ومدينة الاقصر.

واكد اللواء مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية ان عدد المناطق العشوائية القابلة للتطوير يبلغ ١٢٠١ منطقة تم تطوير ٢٨٣ منها بالفعل فى ١١ محافظة مشيرا الى ان مختلف المحافظات تواصل تطوير المناطق العشوائية للارتقاء بحياة القاطنين فيها. واضاف انه تم الانتهاء من تخطيط ٢٣٩ منطقة عشوائية فى ١٧ محافظة ومدينة الاقصر وتم حصر الخدمات التى تحتاجها هذه المناطق التى تم تخطيطها عمرانيا.

خطط عاجلة

يرى د. محمد عبدالباقى ابراهيم - استاذ التخطيط العمرانى بهندسة عين شمس - أن مشكلة العشوائيات حول القاهرة بدأ ظهورها فى فترة الستينيات والسبعينيات وكان سببها الاساسى قيام الدولة بتحديد القيمة الايجارية للوحدات السكنية الامر الذى ادى الى احجام القطاع الخاص عن الاستثمار العقارى وادى ذلك الى اختفاء لافتة مسكن للايجار ثم تبع ذلك الهجرة فى اعوام الهجرة لاهالى منطقة القناة مع زيادة عوامل الجذب السكنى والخدمى فى القاهرة والمدن الكبرى مما ادى الى زيادة معدلات الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر ولذلك نجد ان القاهرة وهى تستوعب ٢٥٪ من عدد السكان تستحوذ على اكبر من ٤٠٪ من استثمارات الدولة فى مجالى المرافق والخدمات اضف الى ذلك انخفاض قيمة استهلاك فاتورة المياه والكهرباء فى القاهرة مقارنة بالمحافظات الاخرى كل ذلك ادى الى زيادة عدد سكان القاهرة دون ان يقابله زيادة فى الوحدات السكنية مما نتج عنه زيادة المناطق العشوائية وبخاصة فى المناطق الزراعية.

ويضيف د. محمد عبدالباقى ابراهيم ان العشوائيات تمثل ٨٠٪ من اجمالى عدد الوحدات السكنية على مستوى الجمهورية طبقا للدراسات التى قامت بها الهيئة العامة لبحوث البناء والاسكان والتخطيط العمرانى، والعشوائيات امرها مشتت ما بين الاجهزة المحلية والمحافظات ووزارة الاسكان ولا يتم الالتفات لها الا فى فترات الانتخابات حيث يتم مد بعض الخدمات والمرافق لتثبيت موقفهم والتعامل مع العشوائيات يجب ان يكون من خلال تصنيف تلك المناطق الى مناطق يمكن تطويرها والارتقاء بها بالاضافة الى مناطق يصعب تنميتها ويجب ازالتها واعادة توطينها فى مناطق اخرى اضف الى ذلك ان العشوائيات فى زيادة مستمرة وبالتالى يجب ان تكون هناك خطط عاجلة تستوعب الزيادات حتى يتم حل هذه المشكلة.

وخلال العقود الماضية حاولت الدولة استيراد مفاهيم جديدة واساليب حديثة لحل مشكلة العشوائيات من خلال نظام المسكن النواة والمسكن القشرى والذى يعتمد على توفير قطعة ارض بالمرافق وغرفة مبنية واحدة على ان يقوم افراد المجتمع من خلال المشاركة الشعبية باستكمال المساكن.

ويؤكد د. محمد عبدالباقى ابراهيم على ان خبراء الاسكان حذروا منذ اكثر من ثلاثين عاما من خطورة انتشار المناطق العشوائية فى القاهرة خاصة على الحالة الامنية وانتشار القلاقل السياسية والاجتماعية وهو الامر الذى يساعد على بروز ظاهرة العنف الاجتماعى خاصة مع زيادة الفجوة الاجتماعية والاقتصادية.

فشل الحكومة

ويؤكد د. بهاء فكرى - استاذ ايكولوجيا العمران بهندسة القاهرة - ان ظاهرة العشوائيات اصبحت تشكل ٧٠٪ من البناء فى مصر اصبحت تشكل مشكلة مزمنة وتشير الى ان المواطن اصبح يتجه الى حل مشكلته مع الاسكان بنفسه بعيدا عن الحكومة ورغم انها بسبب فشل الحكومة وعدم قدرتها على حل المشاكل فى ايجاد مسكن مناسب بمقابل بسيط مما دفع الاهالى الى الاعتداء على الاراضى الزراعية وبناء الاراضى دون الالتزام باى قانون للمبانى او تعليمات من الدولة من خلال حل شعبى وهذا يحمل فى طياته المبادئ والاسس التى تجعله مقبولا بين الناس فمطلوب من الحكومة ان تخطط لاصحاب الدخول المنخفضة.

ويضيف د. بهاء بكرى بان العشوائيات هى تعبير صادق عن الاحتياجات الحقيقية لمعظم شرائح المجتمع الفقيرة والاقل من المتوسط فى مصر وان الحكومة حتى الان بالقوانين الرسمية والمدن الجديدة لم تتعامل مع الشرائح الفقيرة وانما تتعامل مع الاغنياء بدليل ان البناء قاصر على الفيلات والقصور خارج القاهرة لدرجة ان المعروض اصبح اكثر من المطلوب.

ويحدد د. بهاء بكرى سمات المبانى العشوائية بانها تبنى على مساحة صغيرة من الارض تتراوح ما بين ٨٠ الى ١٢٠ مترا بالاضافة الى ان هذا المنزل لا تتوافر فيه مساحات غير مشغلة والتى توجد فى المنازل المخططة هندسيا وتصل فيها الى ٤٠ مترا والاغرب من ذلك ان حجرات المنزل العشوائى غير محددة الاغراض وتصلح لكل شئ.

ويطالب د. بهاء بكرى المؤسسات القائمة على التخطيط وتنظيم المناطق ان يفهموا لماذا يبنى هؤلاء بهذا الشكل وعلى الدولة عمل مدن جديدة لهؤلاء بشكل يتناسب مع اسلوب الحياة والمستوى الثقافى والاجتماعى.

ويؤكد د. بهاء بكرى من مخاطر اتجاه المواطن الى حل مشكلته مع الاسكان من خلال التوسع العشوائى والذى سيؤدى الى ان مصر بعد ٦٠ عاما ستتحول الى بناء عشوائى يقضى على المساحة الزراعية الى ٢٠٦٠ والبديل هو التفكير فى كيفية اخراج ساكنى العشوائيات الى خارج القاهرة فى مدن سكنية جديدة على السواحل بدلا من بناء المدن الثرية للاغنياء فقط فى مارينا ومارقيا وماربيلا.

د. محمد عبدالباقى إبراهيم:

تحديد القيمة الإيجارية فى بداية الستينيات وراء انتشار المناطق العشوائية

د. محمد عبدالباقى

د. بهاء بكرى:

ارتفاع أسعار المساكن الحكومية أسهم فى تفاقم المشكلة

تحقيق:
عيد حسن - عصام هادى

نيودلهى تعلن استعدادها لإقراض صندوق النقد الدولى

التجربة الهندية درس خصوصى لحكومة عبيد

تم اختيار نيودلهى عضواً فى لجنة وضع خطط الصفقات المالية للبنك الدولى وذلك لقوة ميزان مدفوعاتها وتماسك احتياطيها من النقد الأجنبى وقدرتها على مساعدة صندوق النقد الدولى فى تمويل احتياجات انشطته ومشروعاته المختلفة.

وبالرغم من أن الهند من الدول النامية إلا انها أحرزت تقدماً اقتصادياً مذهلاً وقد أرجع خبراء الاقتصاد هذا التقدم إلى التنبه المبكر لاصلاح هياكلها الاقتصادية واستغلال مواردها المتاحة استغلالاً جيداً وتحديد ما تتميز به من انتاج سلعى وخدمى وتطوير انشطتها الاقتصادية من خلال التركيز على الصناعات الصغيرة والتساؤل هنا لماذا لا تتخذ مصر من الهند تجربة رائدة وان يقوم الخبراء والمحللون الاقتصاديون بدراسة مستفيضة حتى نتمكن من تطوير وتنمية صناعاتنا الصغيرة.

يقول د. محسن الخضيرى الخبير الاقتصادى: إذا كانت الهند قد نجحت فى احداث معدل عال من التنمية الاقتصادية فهذا يرجع الى اعتمادها على مناهج ما بعد الحداثة التفاعلية ذات الطابع المنظومى الذى يقوم على تفعيل المدخلات والارتقاء بتكنولوجيا عناصر التشغيل والاستفادة من الابتكارات بتحويلها لمخرجات سلعية وخدمية وفكرية اضف إلى ذلك أن الهند تمكنت بفضل خبراتها الاقتصادية من الحصول على العديد من الاسرار الصناعية فائقة الأهمية وكذلك على تكنولوجيا ذات طبيعة خاصة وهو ما اسهم فى تزايد معدلات الدخل القومى الاجمالى الهندى.

ويوضح د. محسن ان الهند نجحت فى تأمين وظائف جيدة للهنود فى معامل ومراكز الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وعن طريق الهنود العاملين فى هذه الدول تم الحصول على أسرار الصناعات الكبرى وكذلك تأمين عمليات عقود الصفقات الدائمة والمستمرة وساعد على هذا الأمر أن الهند قد تبوأت مكانة جيدة فى صناعة البرمجيات وفى نفس الوقت قامت بايجاد الوسائل الجيدة لتأمين التواجد الهندى فى دول العالم عبر مصادر ومراكز التصدير.

ويضيف د. محسن: اننا هنا فى مصر إذا اتبعنا السياسة التسويقية والتصديرية لما بعد الحداثة التفاعلية يمكننا أن نحقق صادرات جيدة وهذه الحداثة عبارة عن منهج قائم على اختراق الأسواق الدولية والتمركز فى هذه الأسواق والانتشار التدريجى والتحكم والسيطرة على هذه الأسواق.

كما ان العمل فى مجال التصدير يخضع للعقل والمنطق والتميز وقائم على التخطيط والتنظيم والمتابعة والتوجيه وفى نفس الوقت بعيد كل البعد عن العشوائية والارتجالية.

ويشير إلى ان التصدير عمل ابتكارى فى كافة مراحله قائم على التوظيف الشامل والمتكامل بجميع عوامل الانتاج وقائم على اكتساب المزايا التنافسية الابداعية والارتقائية وقائم على كسب العقود والصفقات التصديرية المتقدمة ذات الطابع الدائم والمستمر وهذا كله يخضع لما بعد الحداثة التفاعلية تلك المنظومة التى تجاهلناها والتى آن الأوان أن تعود الى عهدها وفكرها خاصة وانها المطبقة فى جميع دول العالم المتقدمة وعلى من يعى حروف الابجدية التصديرية ان يدرك ادراكاً تاماً أن حقائق العصر قائمة على القواعد المنطقية الاربعة وهى الانتاج المتطور والتسويق الابتكارى والتمويل التفاعلى والكوادر البشرية المؤهلة والمدربة ذات الولاء والانتماء.

ويؤكد د. الخضيرى ان هذه القواعد متوافرة فى شكلها الأولى فى مصر إلا أنها تحتاج إلى تضافر كافة الجهود من أجل كسبها خصائص التطوير وهذا أمر لم يعد قابلاً للارجاء أو التغاضى عنه بل أصبح قضية حياة أو موت وأساسا حقيقيا للتواجد وبدونه لا أمل لمصر فى تحقيق قفزات اقتصادية ومنافسة حقيقية فى الأسواق العالمية.

استقرار القوانين

ويقول د. عبدالرحمن عليان عميد المعهد العالى للاقتصاد: إذا كانت الهند أو دول النمور الاسيوية قد نجحت فى القضاء على كافة مشاكلها الاقتصادية وتقوية ميزان مدفوعاتها وسداد كافة ديونها بل وصل الأمر الى اقراض صندوق النقد الدولى فهذا يرجع الى التسهيلات التى تقدمها لقطاع الاستثمار والجدية فى التعامل وتعديل المناخ الاقتصادى حتى أصبح ملائماً لخدمة قطاع الانتاج بالاضافة إلى الاستقرار فى القوانين الاقتصادية الذى يخلق نوعاً من الثقة للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب وفى أى بلد سواء فى الاقتصاد الهندى أو الماليزى.

ويضيف د. عبدالرحمن ان من أوليات نجاح اقتصاد أى دولة فى العالم أن تهتم الدولة بانتاج ما تتميز به دون غيرها من سلع وخدمات فمثلاً نجد الهند تميزت فى صناعات البرمجيات وحققت فيها جودة عالية واستطاعت الدخول فى مجال المنافسة العالمية من خلال هذه الصناعة وهذا يرجع الى انهم التزموا بالتدريب وتأهيل العاملين للتعامل مع الصناعات والتكنولوجيا الحديثة.

ويوضح د. عبدالرحمن ان تحديد أوجه الانفاق للموارد السيادية للدولة وانفاقها فى البنية الاساسية قضية هامة جداً حتى يشعر المواطن فى أى بلد ان حكومته حريصة على توفير كافة الخدمات المتاحة له وبالتالى لن يبخل على دولته ووطنه بالجهد والعمل مادامت الحكومة حريصة على توفير مستوى معيشى ملائم له من خلال توزيع الدخول الجيدة... لكن الانفاق الذى يتم بدون داع فى المظاهر والحفلات والبذخ فى تجديد وتطوير المكاتب والمؤسسات دون النظر إلى المستوى المعيشى للمواطن فهذا يجعله يشعر بالقهر والظلم وسيعود هذا الشعور على بلده بالسلب.

الاكتفاء الذاتى

وتقول د. منى الطحاوى - استاذ اقتصاد وعلوم سياسية بجامعة القاهرة - ان زيادة الانتاج المحلى وتقليل الاعتماد على الواردات قضية اساسية للنهوض باقتصاد أى بلد نام ومنها الاقتصاد المصرى لأن هذه الزيادة سيتم الاستعاضة بها عن كمية الواردات لكن لا ننادى بغلق باب الاستيراد إنما يجب ترشيد كمية الواردات حتى نستطيع تحقيق أعلى معدلات نمو نؤمن بها الاقتصاد المصرى.

وتضيف وفى نفس الوقت لا نعتمد على مبدأ الاكتفاء الذاتى لانه إذا كان هذا المبدأ سارياً فى القرن الماضى إلا أنه فى ظل انفتاح السوق وحرية التجارة والعولمة لا نستطيع ان ننادى بهذا المبدأ حتى لا نتقوقع على أنفسنا فى ظل الانفتاح الاقتصادى العالمى بالاضافة الى أننا لا نستطيع توفير كافة مستلزماتنا حتى نصبح قادرين على الاكتفاء بمواردنا المتاحة ولذلك فان هذا المبدأ مرفوض اقتصاديا فى هذا العصر.

وتشير د. منى إلى ان التقليل من الاعتماد على الواردات سيؤدى الى تقليل الطلب على العملة الأجنبية لأن زيادة الطلب عليها أدى إلى خفض قيمة الجنيه المصرى وزيادة العبء على ميزان المدفوعات لزيادة الطلب على العملة الاجنبية وبالتالى فالأسعار فى ارتفاع ملحوظ وهذا يرجع الى اعتمادنا على الاستيراد بدرجة كبيرة.

وتؤكد د. منى انه إذا كانت الهند نجحت اقتصاديا وطبقت سياسة ما فى بلدها فلا نستطيع ان نجزم بان هذه السياسة قد تنجح فى بلدنا وذلك لأن كل بلد لها معطياتها ونمطها الاقتصادى ولهذا السبب لابد من دراسة طبيعة اقتصادنا والمشاكل التى تعوق نجاحه لأنه من الطبيعى ان نجد اختلافاً فى المشاكل الاقتصادية من بلد لآخر نظراً لأن كل اقتصاد له طبيعة خاصة.

وتضيف: ولكن هذا لا يمنع ان طبيعة الاقتصاد المتخلف تحكمه سمات عامة وخصائص خاصة به ولذلك لابد من دراسة هذه الخصائص ومعرفة مواطن الخلل والضعف النابعة من اقتصادنا دون مقارنة باقتصاد غيرنا لان كل اقتصاد له مواطن ضعف وخلل تختلف عن الاقتصاديات الأخرى.

وفى نفس الوقت علينا أن نسترشد بالتجربة الرائدة للهند فى التغلب على مشاكلها الاقتصادية والذى يناسبنا اقتصاديا نأخذ به للنهوض.

سلبيات

وتوضح د. منى ان مسببات خفض الاستثمار تنقسم إلى جزء داخلى وجزء خارجى. فالجزء الخارجى محصلة لعوامل داخلية خاصة بالاقتصاد المصرى وقد تكون الظروف العالمية الخارجية غير مشجعة حتى يستثمر الاجنبى أمواله فى مصر.

وتؤكد د. منى إن العوامل الداخلية للاقتصاد هى التى تمثل العائق الأكبر لخفض نسبة الاستثمار نظراً لوجود التعقيدات والتغييرات المستمرة فى اللوائح وعدم وجود تسهيلات وضوابط معينة لرأس المال الأجنبى فهذه المعوقات تعتبر اساسيات لهروب المستثمر من مصر لعدم شعوره بالجدية والاستمرار فى العمل.

وتشير إلى ان الدول النامية الناجحة استغلت هذه الميزة فى توافر الأيدى العاملة وحققت نجاحاً ملحوظاً فى توافر السلع الاستهلاكية من خلال الصناعات الصغيرة والتكميلية وذلك لان طبيعة هذا العمل تتوافق مع ما تتمتع به من امكانيات وقد استغلت امكانياتها المتاحة أحسن استغلال..

وتضيف: اننا فى مصر نتمتع بهذه الميزة ومن وفرة الأيدى العاملة ولذلك لابد أن تقوم الدولة بتشجيع الصناعات الصغيرة لكننا للأسف وجدنا انفسنا فى مفترق الطرق حيث تفرقنا بين تجربتين رائدتين أمامنا وهما التجربة الأوروبية والتجربة الآسيوية إلا اننا لو ركزنا على الصناعات الصغيرة سوف نقوم بانتاج سلع متطورة تناسب امكانياتنا ومواردنا المتاحة نظراً لأن الصناعات تحقق أعلى معدلات نمو اقتصادى وهذا الامر يتطلب نوعا من التوازن المدروس الدقيق حتى ننمى صناعتنا الصغيرة ولا نتجاهل فى نفس الوقت الاعتبارات العالمية وان ننتج صناعات تعتمد على التكنولوجيا وعدم اهمال الصناعات الحديثة وتطوير الانتاج مع ضرورة أن يبدأ الاقتصاد المصرى مرحلة جديدة ويضع فى الاعتبار ان وفرة العمل تعالج الصناعات الصغيرة وتخصيص جزء من الموارد للصناعات الانتاجية.

الصناعات الصغيرة

ويقول د. رفاعى صابر غنيم - مدرس الاقتصاد بالجامعة الامريكية - إذا كانت الهند قد نجحت فى تقوية ميزان مدفوعاتها وحل مشاكلها فهذا يعود إلى أنهم سبقونا فى عملية الاصلاح الاقتصادى وبالتالى سبقونا فى النجاح ونحن مازلنا فى مرحلة الاصلاح فى هيكل التجارة الخارجية والصادرات والواردات.. رغم ان دول النمور الآسيوية والهند تعتبر من الدول النامية إلا أنهم يمثلون عالماً متقدماً لانهم تنبهوا مبكرا لضرورة هذا الاصلاح.

وهذا التنبه والتبكير فى عملية الاصلاح جعلت هذه الدول قريبة من الدول الكبرى وفتحت أسواقاً خارجية واسعة فى دول العالم فى الوقت الذى كانت فيه مصر غارقة فى النظام الاشتراكى والاقتصاد المغلق بالاضافة الى ان تشريعات الاستثمار لدى هذه الدول متقدمة ولا تعانى من أى قيود بالعكس لدينا فى مصر حيث تعانى التشريعات لدينا من البطء فى اتخاذ الاجراءات مما أدى إلى قلة جذب الاستثمار.

ويوضح د. رفاعى ان الصناعات الصغيرة تعتمد بالدرجة الأولى على القوة البشرية ونحن نتمتع بهذه الخاصية لكنها غير مدربة التدريب اللازم والضرورى حتى تتطور هذه الصناعات فى الوقت الذى أحسنت الهند والدول الاسوية النامية تدريب الايدى العاملة لديها حتى أصبحت لديها قدرة تنافسية عالية فى مجال الصناعات الصغيرة بالاضافة الى وجود هياكل لديهم تشرف على هذه الصناعات فى حين ان هذه الصناعات لدينا يشرف عليها الانتاج الحرفى والصندوق الاجتماعى مع وجود الكثير من العوائق التى تعوق استمرار نشاط هذه الصناعات.

وهذا الأمر كما يرى د. رفاعى يستدعى تطوير التشريعات لتطوير الصناعات الصغيرة لدينا وفتح أسواق جديدة فى دول العالم والتدريب الجيد على الصناعات الحرفية التى لاقت قبولاً واسعاً فى دول العالم.

د. محسن الخضيرى:

الاستفادة من تكنولوجيا التصنيع والقضاء على البطالة بوابة التقدم الاقتصادى

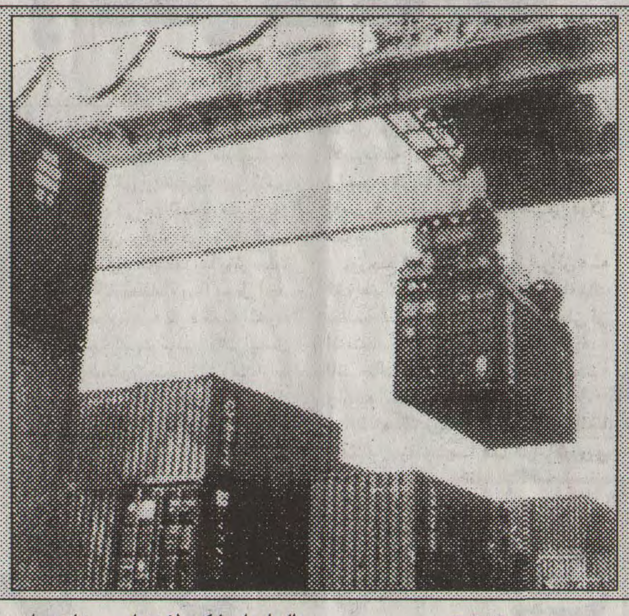

د. منى الطحاوى:

الاستغلال الأمثل للموارد والتركيز على الصناعات الصغيرة وراء ازدهار الاقتصاد الهندى

تحقيق:
ناهد النبراوى